إزدياد بطالة عمالنا في إسرائيل

وتوقع المزيد من تدهور الأوضاع الاقتصادية

واخيرا اضطرت الصحف الاسرائيلية الى الاقرار بحقيقة معروفة الا وهي ان العمال العرب من المناطق المحتلة يقومون بدور "صمام الامان" بالنسبة للقوى العاملة في اسرائيل في حالة حدوث انكماش اقتصادي وبطالة جزئية.

فقد كتبت "الجروزالم بوست" في عددها الصادر يوم الجمعة الماضي (٨٠/٢/٨) "ان المراقبين يشيرون الى ان عمال الضفة وقطاع غزة العاملين في اسرائيل يشكلون نوعا من صمام الامان الذي يخفف من التذبذبات الحادة في الطلب على الايدي العاملة".

وكانت دائرة الاحصاءات المركزية الاسرائيلية قد اعلنت مؤخرا ارقام العمالة الخاصة بشهر كانون الثاني الماضي. وتشير هذه الارقام الى ان عدد العمال العرب من الضفةوالقطاع العاملين في اسرائيل والمسجلين لدى مكاتب العمل قد انخفض بنسبة ١٥ بالمئةفي شهر كانون الثاني عما كان عليه في شهر كانون الاول من عام ١٩٧٩. وانطلاقا من الاحصائيات المذكورة فبالامكان المقارنة بين اعداد العمال والقطاعات التي كانوا يعملون بها في الشهرين الاخيرين بالشكل التالي :

	كانون الاول ٧٩	كانون الثاني ٨٠	الانخفاض بالنسبةالمئوية
البناء	١٤٫٩٩٨	١٣٫٣٤٥	١١٫٠٢
الصناعة	٢٠٫١٦١	١٧٫١٦٥	١٤٫٨٦
الزراعة	٩٫٧٤٤	٧٫٨٣١	١٩٫٦٣
الخدمات	٩٫٣٩٢	٧٫٦٠٠	١٩٫٠٨
المجموع	٥٤٫٢٩٥	٤٥٫١٤١	١٥٫٣٩

يتضح من الجدول ان اكبر نسبة في الهبوط كانت في قطاعي الزراعة والخدمات. ولكن من المتوقع ان يتعرض العمال العاملين في القطاع الصناعي الى مزيد من اجراءات التسريح. فقد صرح احد اعضاء اللجنة التنفيذية للهستدروت ان حوالي ١٧٠٠ مؤسسة صناعية في اسرائيل قد اعلنت عن نيتها في تقليص عدد العمال العاملين فيها. وبطبيعة الحال فان العمال العرب سيكونون الضحية الاولى لهذه التسريحات.

ويقدر المراقبون الاقتصاديون في الضفة الغربية ان اعداد العاطلين عن العمل واولئك الذين سيتم تسريحهم في الفترة القريبة القادمة سيزداد بصورة سريعة خاصة في قطاع البناء. فالمقاولون الذين يتعرضون هم ايضا الى عمليات تصفية في اعمالهم يقومون الان بانهاء المقاولات التي بين ايديهم. وبعد عملية الانهاء هذه فان القسم الاعظم من عمال الضفة والقطاع الذين يعملون حاليا في البناء (حوالي ١٣ الف عامل) سيفقدون اعمالهم.

هذا ومن المعروف ان قطاع البناء يلعب دورا رئيسيا في عملية التشغيل في اسرائيل ليس فقط بالنسبة للايدي العاملة التي يشغلها مباشرة ولكن بسبب التاثير غير المباشر الذي يمارسه على عملية التشغيل.

ومن ناحيةاخرى يجب الاشارة الى ان الارقام المذكورة اعلاه لا تتضمن اولئك الذين يعملون بدون وساطة مكاتب العمل ويتراوح عدد هؤلاء ما بين ١٥ و ٢٠ الف عامل.

وستترك عملية التسريحات الحالية والمتوقعة اثارا بعيدة المدى على الوضع الاقتصادي في المناطق المحتلة. فهي من ناحية ستقلل حجم الانفاق مما سيعرض الحركة التجارية والصناعية الى تفاقم الركود الذي تشهدانه حاليا ومن ناحية اخرى فان عدم قدرة المؤسسات الاقتصادية والقطاعات الاقتصادية المختلفة في المناطق المحتلة على استيعاب عمالنا المسرحين سيدفع بهم الى محاولة البحث عن حلول اخرى من اجل تامين لقمة العيش لهم ولاطفالهم ولذلك فمن المتوقع ان ترتفع ارقام المهاجرين الى الخارج بحثا عن العمل.

الجماهير
لسان حال الحزب الشيوعي المصري

بقلم: أبو فجر

قراؤنا والصحف المصرية

طالبت الدوم بعضا من المحللات والصحف المصرية بعد سنوات كثيرا من الانقطاع. ولا بد لي من الاقرار باني كنت احد المعجبين بالصحف والمجلات المصرية. وفي فترة معينة من حياتي كنت اقرأ ما يقع بين يدي منها من الغلاف الى الغلاف. وحين انتهيت من قراءة هذه الصحف اليوم لمست الفرق الشاسع بين صحف اليوم وصحف الامس. فالسابق كانت الصحف المصرية على العموم تمكس خط الثورة المصرية. وتواكب عن التغيرات الاقتصادية والاجتماعية التي شهدتها ارض الكنانة بفعل القوانين التي اصدرتها ثورة يوليو وخاصة في الستينات من تطلعات القراء الى المصانع الجديدة والمزارع والسد العالي وغيرها من معالم الحياة الجديدة التي كانت تشق طريقها في المجتمع المصري. اما اليوم فالصحف اياها قد تحولت الى مسرح للدعاية لمنافع الانفتاح الاقتصادية ومنطلق لكيل المديح للعلاقات الاقتصادية "الجديدة" مع الدول الرأسمالية المتقدمة على التجارب الاشتراكية السابقة في الدول الاشتراكية الصديقة العديد من البلدان النامية. وفي مقدمتها مصر التي يهجها العام تحهد الصحف والمجلات المصرية اليوم الى تصوير الواقع الخاص وكانه البلسم الشافي لكل امراض مصر الاقتصادية والحل الامثل لها يتمثل على "تدني الكفاءة الانتاجية والبيروقراطية" التي ادخلها القطاع العام الى حياة مصر الاقتصادية..

لقد اصبح رجل الاعمال "الحر" و"المبادرة الفردية" النموذج الذي تسعى الصحف المصرية نفسه في اذهان قرائها فشتان ما كان وما صار.

لقد لم يكن مستغربا ان يحرق مصر لحم وغيرهم كثيرون في مصر المصرية وكان طبيعيا جدا ان تفسح جماهير القراء في المناطق التي توجهها عن هذه الصحف الطبيعي هو سلة المهملات.

بناء التعاونيات الانتاجية ـ المهمة الرئيسية في الريف الاثيوبي

ان ما يميز الريف الاثيوبي في المرحلة الراهنة هو العمل الدؤوب والجاد من اجل بناء التعاونيات الانتاجية والانتقال بالانتاج الزراعي من التشتت الفردي الى العمل الجماعي التعاوني.

وهذا ما اشار اليه رئيس المجلس الاداري العسكري المؤقت منغستو هيلاماريام عندما اكد ان بناء التعاونيات الانتاجية يشكل مهمة بالغة الضرورة في تطور البلاد. وحذر في الوقت نفسه من العجلة في بنائها مؤكدا على ضرورة الاخذ بالاعتبار مستوى وعي الفلاحين وظروفهم المحلية كما اشار الى ضرورة الاسراع في ادخال العمل الجماعي في الانتاج

لقد اصبح العمل الجماعي في الريف الاثيوبي من المظاهر المالوفة حيث كان يعود ريع هذا العمل، في الحقول العامة لدعم عائلات المدافعين عن الوطن ـ الذين انضموا الى الجيش او المليشيا وبدات هذه الظاهرة بعد ان اتخذ المؤتمر العام لجمعيات الفلاحين الاثيوبيين قرارا بتشكيل التعاونيات الانتاجية في القرية

ويعود تاريخ الحركة التعاونية في اثيوبيا الى آذار سنة ١٩٧٥ يوم اعلان السلطات العسكرية الثورية عن الاصلاح الزراعي والذي اشار الى ان الارض ملك للشعب.

وكانت جمعيات الفلاحين التي بدات بالظهور، اولى المدارس التي تعلم من خلالها الفلاح الاثيوبي التعاون حيث بدات بتوحيد الفلاحين وتعليمهم اولى خطوات التنظيم وحل القضايا الاقتصادية العامة وقد وصل عدد هذه الجمعيات في فترة بسيطة الى ٣٠ الف جمعية

وقد كان تشكيل تعاونيات 'الخدمات" خطوة ثانية في تاريخ الحركة التعاونية الاثيوبية، فبالاضافة الى العلاقة التي اقامتها هذه التعاونيات بين القرية والمدينة وبين الصناعة والزراعة فقد كان لها دور في تامين الاسمدة والتكنيك الزراعي مما جعلها مرحلة انتقالية الى الشكل الاعلى ـ بناء التعاونيات الانتاجية.

لقد فرضت الظروف الاقتصادية والاجتماعية ضرورة الانتقال الى الشكل الاعلى للتعاون ـ التعاونيات الانتاجية. فالانتاج الزراعي الصغير والفردي لا يمكنه زيادة المنتوجات التي تحتاجها الدولة كما يحتاجها الفلاح نفسه لتحسين ظروف حياته، ومن الناحية الاخرى فان اعادة بناء الريف الاثيوبي المتاخر وادخال الطرق الزراعية الحديثة، والتكنيك الزراعي لا يمكن تحقيقه في ظل انتشار المزارع الصغيرة المتفرقة كما لا يمكن تحقيقه في ظروف انقطاع التاثير الثقافي للمدينة ومثلا فقد كان هذا التشتت من الاسباب التي اعاقت ادخال الكهرباء الى القرية كما اعاق تنظيم الخدمات الطبية وبناء المدارس في الريف.

واخيرا فان اختيار اسلوب التطور الاشتراكي وما ينتج عنه من تطور للانتاج الجماعي والملكية الجماعية يحد من امكانية ظهور الملاكين الكبار والتي اشارت الصحف الاثيوبية الى بدء ظهورهم في الفترة الاخيرة في الريف.

وكانت التوجيهات التي اصدرها المجلس الاداري العسكري المؤقت بعد المؤتمر العام لجمعيات الفلاحين والتي تضمنت ايضا نظاما داخليا مقترحا تمخضاغته بالاعتماد على تجربة معينة ـ كانت هذه التوجيهات اساسا لتطور التعاونيات القديمة وتشكيل تعاونيات جديدة

وحددت التوجيهات مبدأين اساسيين لعضوية الجمعيات التعاونية الانتاجية تتمثل في، الانضمام التطوعي الارادي، والانتساب الفردي. كما حددت التوجيهات انواع التعاونيات : فالتعاونية الانتاجية المسماة "مالبا" تعتمد على الملكية الجماعية للارض ووسائل الانتاج وتسمح بالفيمتر مربع لكل عضو للاستغلال الخاص

اما النوع الثاني والمسمى "فولبا" ففيه الملكية الجماعية على مستوى اعلى من الاولى وما يسمح به للاستغلال الخاص هو الف متر مربع فقط.

وقد كانت تعاونية "لنتي" الانتاجية بالقرب من مدينة "اربا مينتش" في مقاطعة جامو ـ حوفا احدى التعاونيات التي تم تشكيلها بموجب التوجيهات الجديدة.

وافاد رئيس التعاونية بان تشكيلها لم يكلف عناء كبيرا نظرا لان غالبية السكان من الفقراء، ولذلك تشكلت التعاونية من النوع الثاني "فولبا"

ويبلغ عدد سكان التعاونية ٤ آلاف وتستغل مساحة من الارض مقدارها ٩٤٠ هكتارا وفيها مخزن تعاوني. وقد بدات التعاونية ببناء ضواحي سكنية حديدة ثم نقل حوالي ثلثي السكان اليها من بيوتهم القديمة غير الصحية. ويشكل القطن الانتاج الرئيسي للتعاونية ويباع للدولة ويباع للدولة ايضا جزء من الذرة المنتجة.

واضاف رئيس التعاونية ان المهمة الانسانية هي اتمام بناء المساكن لجميع اعضاء التعاونية وتزويدها بالكهرباء من المدينة كما يوجد ضمن مخططها شراء تراكتور واستعمال التكنيك الحديث.

واشار رئيس التعاونية انه في الوقت الحاضر فان التعاونية الحكومية المجاورة تقوم بمساعدتهم بالمعدات الضرورية كما تتلقى التعاونية المساعدة من المؤسسات الحكومية الاخرى. واعلن ان عشرة من اعضاء التعاونية سيذهبون للدراسة في المركز التابع لوزارة الزراعة.

ان مثل هذه الاوضاع يمكن مشاهدتها في التعاونيات الانتاجية التي انتشرت في الريف الاثيوبي كما ان الفلاح الاثيوبي بدا في تقدير الفروق الجذرية للحياة التعاونية وما توفره من احل تطوير حياته وبين الاسلوب القديم في الانتاج ولذلك فان الفلاحين الاثيوبيين ينضمون الى التعاونيات الانتاجية كما يمكن ملاحظة النشاط والحيوية في عملهم.

محاضرة عن الآثار الاقتصادية للاتفاقيات كامب ديفيد

رام الله : بدعوة من اللجنة الثقافية في مدرسة الفرندز القى الاستاذ غسان حرب يوم الخميس الماضي محاضرة عن النتائج الاقتصادية التي يمكن ان تفرزها اتفاقيات كامب ديفيد. وقد استمع الى المحاضرة طلاب وطالبات الصفوف الثانوية في مدرستي الفرندز للصبيان والبنات وعدد من المدرسين والمدرسات.

الاقتصاد المصري في تقرير للبنك الدولي

جاء في التقرير السنوي الذي اصدره البنك الدولي للانشاء والتعمير لعام ١٩٧٩ ان الاقتصاد المصري لن يتمكن من متابعة نشاطه في عام ١٩٨٠ الا اذا حصلت مصر على ما لا يقل عن ٣٢٠٠ مليون دولار كمساعدات اقتصادية اجنبية

كما اشار التقرير الى ان العجز في الميزان التجاري وميزان المدفوعات في مصر قد انخفض قليلا ولكن ذلك لم يحدث بسبب زيادة الانتاج في مصر وانما على حساب عوامل اخرى لا تمت الى اوضاع الاقتصاد المصري بصلة كبيرة ومن هذه العوامل ارتفاع اسعار الصادرات المصرية وخاصة النفط والقطن وتحويلات العاملين المصريين في الخارج الى ابناء عائلاتهم في مصر.

وتزداد الاوضاع الاقتصادية في مصر سوءا وما يدل على ذلك ازدياد الواردات بصورة لم يعرف لها تاريخ مصر مثيلا. فقد جاء في تقرير البنك الدولي المشار اليه ان واردات مصر قد بلغت في عام ٧٩ المنصرم ٥ آلاف مليون دولار.

هذا وتولي الدول الرأسمالية وخاصة الولايات المتحدة اهتماما كبيرا بالوضع الاقتصادي في مصر وتسعى الى مساعدة نظام السادات عن طريق حقنه ببعض المساعدات الاقتصادية والقروض في محاولة لامتصاص النقمة الجماهيرية الاخذة في التصاعد في مصر بسبب توجه السادات السياسي وسياسة "الانفتاح الاقتصادي" التي يتبعها. ولتحقيق هذا الهدف فقد عقدت مجموعة استشارية خاصة مكونة من ١١ دولة رأسمالية اجتماعا لها في الشهر الماضي في باريس.

ويقول وزير الاقتصاد المصري ان "المساعدات" التي ستقدمها مجموعة الدول هذه الى مصر ستزيد في العام الحالي بنسبة ٢٥ بالمئة عما كانت عليه في عام ٧٩ المنصرم ولا يتوقع الخبراء الاقتصاديون المحايدون ان تلعب هذه المساعدات دورا حقيقيا في انعاش الاقتصاد المصري من ورطته ويشيرون الى ان هذه المساعدات لن تصرف في اوجه صحيحه ولذلك فانها لن تؤدي الا الى مزيد من ربط الاقتصاد المصري بعجلة الرأسمالية.

ثانية نيكاراغوا الجديدة تتحدى للتطورات التقدمية

...نيكاراغوا : تقوم حكومة الانقاذ الوطني التي تشكلت في نيكاراغوا بعد الاطاحة بنظام حكم الديكتاتور سوموزا المخلوع حديثا من اجل تطوير الاقتصاد الوطني.

وقد اعلنت الحكومة مؤخرا عن ميزانيتها للعام الحالي ١٩٨٠ والتي تخصص الجزء الاكبر من باب النفقات اي ٦٫٥ مليار كورد (العملة المحلية) للدمار الاقتصادي الذي خلفه سوموزا عن نظام سوموزا الذي بلغ حجم النقد النيكاراغوية المتداول ٢٫٢ مليار كورد (الكوردوبا = دولار)

وقد خصص ٢٫٢ مليار كورد لتطوير الزراعة والصناعة، وحوالي مليار كورد لتطوير نظام التعليم وتصفية الامية التي كانت تسحق ثلثي السكان الذين يعيشون تحت خط الفقر المدقع.

وقد اعلن الخبراء الاقتصاديون الذين وضعوا الميزانية عام ١٩٨٠ عن خطوط رئيسية على طريق التنمية الجديدة في نيكاراغوا الديمقراطية الشعبية الحرة، وهي الاقتصادية المدمرة من قبل نظام سوموزا